

الإمارات تصدر سندات خزينة حكومية مقومة بالدرهم بـ 1.5 مليار درهم



- محمد الحسيني: الإصدار يستهدف بناء سوق سندات بالعملة المحلية وتنويع مصادر التمويل
- تنشيط القطاع المالي والمصرفي المحلي وتوفير بدائل استثمارية آمنة للمستثمرين المحليين والأجانب

أبوظبي: «الخليج»

أعلنت دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية بصفتها الجهة المصدرة، وبالتعاون مع المصرف المركزي الإماراتي بصفته مقومة بالعملة المحلية الدرهم، مع معيار قياسي T-Bonds وكيل الإصدار والدفع عن إصدارها لسندات خزينة حكومية لحجم المزاد يصل إلى 1.5 مليار درهم (حوالي 400 مليون دولار أمريكي).

ومن المتوقع الإعلان في وقت قريب عن التاريخ المحدد للمزاد الأول والمزمع عقده في مايو 2022 وفقاً لشروط السوق، كما ستليه مجموعة من المزادات الدورية اللاحقة، وذلك بالانسجام مع خطة الإصدارات المقترحة لعام 2022 المقومة بالعملة T-Bonds والتي سيتم نشرها على موقع وزارة المالية الإلكتروني. وتعمل سندات الخزينة الحكومية المحلية الدرهم على بناء سوق سندات بالعملة المحلية، وتطوير منحى العائد على المدى المتوسط بالمجمل. وتضم هذه السندات شرائح تتنوع مدتها بين عامين وثلاثة أعوام، وخمسة أعوام بشكل مبدئي، كما سيلها إصدار شريحة لمدة

عشرة أعوام في وقت لاحق.

للمزادات، كما ستم تسويتها من "Bloomberg" وسيتم طرح هذه السندات بالمزاد وتداولها من خلال نظام بلومبيرغ "Euroclear" خلال منصة محلية، وفقاً للمعايير الدولية، والتي تم إنشاؤها وتشغيلها بواسطة بنك يوروكليز وتعمل وزارة المالية ومصرف الإمارات المركزي مع جميع الجهات الحكومية المعنية والهيئات المالية الدولية، لضمان اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هيكلة هذه السندات.

بنوك

وقامت وزارة المالية بنشر الرمز الرئيسي للبنوك الوكيلة، وتشمل ستة بنوك هي بنك أبوظبي التجاري، وبنك الإمارات وستاندرد تشارترد بصفتها الموزع الأساسي HSBC دبي الوطني، وبنك أبوظبي الأول، وبنك المشرق، وبنك وتتولى مهمة تطوير السوق الثانوية. T-Bonds للمشاركين في المزاد الأولي لسندات

توجهات حكومية

وتعليقاً على ذلك، شدد محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، على أن إصدار شرائح سندات الخزينة المقومة بالدرهم الإماراتي قد جاء بالتوافق مع التوجهات الحكومية ووفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وقال: «سيساهم إصدار هذه السندات بالعملة المحلية في بناء سوق سندات بالعملة المحلية، وتنويع مصادر التمويل، وتنشيط القطاع المالي والمصرفي المحلي، إلى جانب توفير بدائل استثمارية آمنة للمستثمرين المحليين والأجانب، كما سيساعد هذا الإصدار على بناء منحنى العائد مقوم بالدرهم الإماراتي، وبالتالي تعزيز السوق المالية المحلية، والارتقاء ببيئة الاستثمار بشكل عام».

وأضاف: «سيشكل الإصدار مرجعية لتسعير السندات والأسهم في الأسواق الإماراتية، وتعزيز القدرة على تغطية».

الصورة



سوق محلي بالدرهم

وصرح خالد محمد بالعمى محافظ المصرف المركزي: «يمثل طرح «برنامج سندات الخزانة الحكومية» سمة بارزة نحو تطوير سوق محلي للأوراق المالية المقومة بالدرهم والمصدرة من القطاع العام في الدولة، يضاف إلى برنامج الأدوات النقدية، الذي تم إطلاقه في العام الماضي. ومع تطوير البنية التحتية الفعالة للأسواق المالية، فإننا على ثقة بأن طرح هذا البرنامج سيُمكن المتعاملين في الدولة من الحفاظ على مجموعة واحدة وشفافة ومتنوعة ومستدامة من السيولة بالدرهم. كما سيسهم في تنفيذ الإطار النقدي الجديد للدرهم، وفي دعم العمل الجاري لإنشاء معيار التسعير الخالي من المخاطر بالدرهم (منحنى العائد)، والذي من شأنه أن يحفز المزيد من أنشطة السوق المحلية. إننا في المصرف المركزي سعداء بالنتيجة الإيجابية لشراكتنا مع وزارة المالية، ويوروكليز، وبلومبيرغ في هذا الصدد».

ومن جانبه، قال سوديب تشاترجي، رئيس قطاع أسواق رأس المال العالمية في يوروكليز: «يأتي إصدار سندات الخزانة الحكومية من قبل وزارة المالية لإنشاء منحنى عائد متوسط الأجل، وذلك كخطوة نحو تطوير سوق رأس المال المحلي، والذي أصبح متاحاً بفضل إطلاق المنصة المبتكرة والشاملة وإنشاء منحنى العائد قصير الأجل من قبل مصرف الإمارات المركزي في أوائل العام الماضي. وكشريك طويل الأمد لدولة الإمارات العربية المتحدة، نحن فخورون بتعاوننا المستمر مع وزارة المالية والمصرف المركزي لتطوير سوق رأس المال، والذي سيكون له تأثير في الأنشطة المحلية الأخرى».

